



كلمة الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام  
المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن  
الحالة في الشرق الأوسط  
بما فيها القضية الفلسطينية

نيويورك في ٢٢/٧/٢٠٠٨

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس،

لا بد لي في البداية أن أتقدم منكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أود أن أتقدّم بالشكر لسلفكم مندوب الولايات المتحدة الأميركيّة على الجهود التي بذلها خلال رئاسته أعمال مجلس شهر الماضي.

وكذلك أعرب عن فائق التقدير لللاحظة التي تقدّم بها السيد لين باسكو وكيل الأمين العام للامم المتحدة للشؤون السياسيّة حول تطور الوضع في الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينيّة.

السيد الرئيس،

للشرق الأوسط هذا العام محطّات مهمّة للذكرى. فإنّا الذكرى الستون للنكبة، أي لتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وقيام دولة إسرائيل فوق أرض وطنهم. وكم كان أملنا كبيراً ولا يزال أن لا يتّهي هذا العام إلا مع إعلان قيام الدولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقيّة، وكم كنا نود أيضاً ولا يزال أن يتمكّن اللاجئون الفلسطينيّون من ممارسة حقّهم بالعودة، وهو الشرط الأساسي لقيام السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

هذا هو الأمل والمرتّبجي، لكن ما هو واقع الحال؟

لقد طوى القرن العشرون صفحاته التي حفلت بسلسلة من المحاوّلات بدت جادة لتحقيق السلام الشامل. ففي العام ١٩٩١ انعقد مؤتمر مدريد برعاية أميركيّة سويفاتيّة، وتلاه اتفاق أوسلو بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين وجموعة من التفاهمات التي تلتّه، وها أن العقد الاول من القرن الحادي والعشرين يكاد ينتهي وهذه المحاوّلات لا تزال مستمرة. ففي العام ٢٠٠٢ أطلق القادة العرب مبادرة للسلام في قمة بيروت ثم عادوا وأكدوها عليها في القمم المتلاحقة ، وأتت خارطة الطريق في عام ٢٠٠٣ لتضيف مرجعية إضافية للمسار الفلسطيني الإسرائيلي، ثم كان مؤتمر أنابوليس برعايّة أميركيّة في تشرين الثاني الماضي، الذي تحدّدت خلاله الامال بإحياء العملية التفاوضيّة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين قبل نهاية العام الجاري. تعددت المبادرات والمطلوب يبقى واحداً. والمطلوب ليس إجتراء المعجزات، بل المطلوب كان ولا يزال هو إلزام مرجعيات مؤتمر مدريد وتنفيذ القرارات الدوليّة وتبني مبادرة السلام العربيّة.

وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي من باريس في ١٣ تموز الجاري عن تفاؤله بالتوصّل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيّين، فالواقع أن الأرض الفلسطينيّة لا تزال مقطوعة الأوّصال،

وغزة محاصرة ويعاني أهلها من سياسة العقاب الجماعي. أما الضفة الغربية فتستمر فيها سياسة مصادرة الاراضي وإقامة الحواجز والعوائق وبناء جدار "الفصل العنصري". ولعل الأخطر هو الاستمرار في بناء المستوطنات. ومن هنا كانت مبادرة الجموعة العربية لتقديم مشروع فرار أمام مجلسكم الكريم لوقف هذا النشاط الاستيطاني الذي يشكل عائقاً أساسياً لعملية السلام، ونحن ندعو مجلسكم مجدداً لإعلاء قيم الحق ومبادئ القانون الدولي وأحكامه من خلال اعتماد هذا المشروع.

السيد الرئيس،

من لبنان أحمل إليكم عدداً من الأخبار السارة: ففي ٢١ أيار الماضي وبمبادرة من الجامعة العربية وتحت الرعاية القطرية المشكورة توصل القادة اللبنانيون إلى إتفاق الدوحة، وفي الخامس والعشرين من أيار انتخب المجلس النيلي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وقد لقي خطاب القسم الذي ادى به فخامته عند اتخاذه الأثر الطيب في أرجاء البلاد وفي الخارج. وفي الأسبوع الماضي تألفت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة الرئيس فؤاد السنiorة وهي تضم كافة الأطراف، وهو هي اللجنة الوزارية المصغرة تتكون على إعداد البيان الوزاري. كما من المتوقع أن يبدأ المجلس النيلي بالعمل على إعتماد قانون الانتخابات النيابية وإن يتم إستئناف الحوار الوطني برعاية فخامة رئيس الجمهورية لتعزيز سلطة الدولة على كافة أراضيها وعلاقتها مع مختلف التنظيمات بما يضمن أمن الدولة والمواطنين وللباحث والاتفاق على الأمور التي تتباين الآراء بشأنها. ونشير كذلك إلى نية فخامة رئيس الجمهورية، العماد ميشال سليمان، زيارة سوريا بناءً لدعوة تلقاها من سيادة الرئيس بشار الأسد وذلك لأجل التباحث في تعزيز وتطوير العلاقات الأخوية، وبحث كافة الملفات العالقة بين البلدين، علماً أنه جرى الإعلان خلال لقاء الرئيسين في باريس وخلال اللقاء الرباعي الذي استضافه الرئيس نيكولا ساركوزي، عن إقرار مبدأ العلاقات الدبلوماسية، وهو ما سيكون موضع متابعة بين البلدين.

ومنذ أسبوعين كانت الذكرى الثانية للحرب الاسرائيلية على لبنان بمحنة استرجاع الجنديين، وبعد أسبوعين ستحل الذكرى الثانية لاعتماد مجلسكم القرار ١٧٠١ على تحميل إعلاناً لوقف النار طالما إنظرناه. عاصاناً حفلاً بخطوات إيجابية هامة من انتشار للجيش اللبناني في الجنوب والتعاون الوثيق مع اليونيفيل لضمان الأمن والاستقرار في الجنوب. وقد كان آخر هذه الخطوات الاتفاق الذي شمل تبادل المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية والجنديين الاسرائيليين بوساطة الأمم المتحدة وعناية خاصة من أمينها العام معالي السيد بان كي مون فله من كل لبنان، شعباً وحكومة، فائق التقدير والشكر.

قبل الكثير عن عملية التبادل، ويقى أن الأهم فيها هو أن عودة المعتقلين إلى لبنان قد طوت صفحة مؤلمة في تاريخنا، كما أنها كانت مناسبة للتعبير عن التضامن الوطني الذي تخلّى خلال استقبال الأسرى والجثامين العائد. وفضلاً عن ذلك فقد شكلت عملية التبادل هذه خطوة هامة على طريق التطبيق الكامل للقرار الدولي ١٧٠١.

وهنا نؤكد أيضاً على استمرار تعاون لبنان التقني مع الأمم المتحدة في مجال ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية-السورية، كما نشير إلى الزيارة التي يقوم بها حالياً الفريق المستقل لمراقبة الحدود لتقديم التقدم في هذا المجال.

ويبنما يتمسك لبنان بالتطبيق الكامل للقرار ١٧٠١، يطالعنا وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتصریح: "إن القرار ١٧٠١ لم ولن ينفذ"!

لجهة قول السيد باراك أن القرار لم ينفذ، فهذا صحيح. لكنه صحيح أيضاً أن السبب في ذلك هو عدم إلتزام إسرائيل للكثير من أحكامه. فهي لا تزال تخرق الأحوال اللبنانية على وجه غير مسبوق وبمتوسط يزيد على ٢٠ خرقاً في اليوم الواحد كما أثبت ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السابع حول تنفيذ القرار ١٧٠١. كما أن المدنيين في جنوب لبنان لا يزالوا أسرى الألغام والقنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل. فستان من المطالبة الحقة بتسلیم خرائط موقع إلقاء تلك القنابل، كانت في الواقع ستان من الرفض الإسرائيلي والامعان السافر في ذلك.

السيد الرئيس،  
من يعيد علي دقدوq ابن السادسة ربيعاً إلى حضن أمه وأهله ورفاقه بعد أن اغتالته تركة القنابل العنقودية الإسرائيلية الميتة؟ من يوقف مسلسل القتل هذا الذي خلفته إسرائيل بين منازل أهل الجنوب اللبناني وحقولهم ومزارعهم وقد ذهب ضحيته عشرات المدنيين البريء؟

وكذلك تستمر إسرائيل في إحتلالها لمنطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلal كفرشوبا. ونحن هنا نؤكد على ضرورة الانسحاب الفوري وغير المشروط من الجزء الشمالي لقرية الغجر، وعلى ضرورة ايجاد الحل المناسب لاحتلال إسرائيل مزارع شبعا اللبنانية الذي يضمن جلاء القوات الإسرائيلية المحتلة عنها.

أما لجهة قول السيد باراك أن القرار ١٧٠١ "لن يطبق"، فإن دلّ على شيء فهو على نية إسرائيل في عدم تطبيقه. وهذا للأسف يتماشى مع تاريخ إسرائيل المعروف في الأمم المتحدة في تجاهل القرارات الدولية ورفض تنفيذ أحكامها. وأآخر الاتهاكات الاسرائيلية للقرار ١٧٠١ هو قيامها بحرق شبكة الاتصالات في جنوب لبنان وتوزيعها عبرها رسائل قديد للمواطنين الآمنين ظناً منها أن بإمكانها ترويعهم من خلال ذلك. وقد أبلغنا مجلسكم الكريم بضمون هذا الخرق الإسرائيلي الجديد لامن المواطن اللبناني وحريته.

السيد الرئيس،

كما ان لبنان يتطلع من خلال الشرعية الدولية إلى استعادة ما بقي محتلاً من أراضيه وإلى تحقيق الاستقرار في جنوبه، فهو يتطلع من خلال الشرعية الدولية أيضاً إلى تحقيق العدالة ووضع حد لعصابة مجرمين الذين حاولوا إرهاب أهله وزعزعة أمنه. فها هو المفوض بلمار الذي يترأس أعمال لجنة التحقيق الدولية في جريمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ورفاقه، يبدأ الاعداد للمرحلة الانتقالية تمهدأً لبدء عمله كمدع عام في المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة لبنان.وها أن الخطوات الإدارية واللوجستية لوضع المحكمة موضع التنفيذ قد قطعت مراحل متقدمة، فلا يسعنا إلا أن نشكر الدول المانحة على مساحتها في ميزانية المحكمة، وأن نشيد بالعمل الدؤوب لللامانة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

بالعودة إلى الصورة الأشمل، مرة جديدة يظهر جلياً أن لا استقرار في منطقتنا ولا أمن لأهلها ولا سلام لدولها إلا على قاعدة احترام أحكام القانون الدولي وتنفيذ مقررات الشرعية الدولية ولا سيما تلك الصادرة عن مجلسكم الموقر.

شكراً السيد الرئيس.